

«العام» يهبط 12.2 نقطة

المؤشرات تعاود الهبوط خلال جلسة «حمراء» للبورصة

■ إيقاف إجراءات الاستحواذ الاختياري من عقارات الكويت على «المنتجات»

أعلنت الكويتية أمس الأربعاء عن وقف إجراءات عملية الاستحواذ الاختياري غير التقدي المقدمة من شركة (عقارات الكويت) على جميع أسهم الشركة (الدولية للمنتجات).

وذكرت الهيئة في بيان على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أنها قامت بهذا الإجراء لحدن صدور قرار الهيئة بشأن مستند عرض الإستحواذ المعد والمقدم من شركة عقارات الكويت بتاريخ 2018/08/14.

وقالت إن هذه الخطوة جاءت استناداً إلى أحكام المادة (12-3-3) «تعديل عرض الإستحواذ» من الفصل الثالث (الإستحواذ) من الكتاب التاسع (الاستدماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة. يذكر أن هيئة أسواق المال لكويتية تأسست وفقاً للقانون رقم 7/2010 الذي أقره مجلس الأمة وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة.

كما قالت هيئة أسواق المال أسس الأربعاء أنها ستقيم برنامجاً تدريبياً نوعوياً عن (الخدمات الجديدة عبر بوابة الهيئة الإلكترونية) خلال الفترة ما بين ال 27 من الشهر الجاري حتى الخامس من سبتمبر المقبل في مقر الهيئة.

وذكرت الهيئة في بيان صحفي أن البرنامج الذي سيوجه الدعوات لحضور فعالياتها لكافة المعنيين به والجهات المشمولة برعايته حيث يتضمن 15 ورشة عمل نوعية وبعيداً ورشني عمل يومياً.

وأضافت أن البرنامج يتوزع بين ورشة عمل خارجية تستهدف مشاركة واسعة من المعنيين بالبرنامج كالشركات المرخصة وغير مرخصة وكذلك



هبوط جماعي للمؤشرات

إقامة برنامج تدريبي نوعوي عن «الخدمات الجديدة عبر بوابة الهيئة الإلكترونية» في مقر الهيئة

وغير كويتية مساهمة في بورصة الأوراق المالية في حين أنها ستكون مفرونة بالتوصية الخاصة بالطلب وطلبات ادراج أسهم الشركات في بورصات خارج الكويت وطلبات الانسحاب الاختياري لأسهم الشركة المدرجة والتي يتم التقدم بها مباشرة إلى الهيئة. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تستهدف تسهيل إجراءات التعامل معها وتعزيز ورفع كفاءة العمل في بيئة إلكترونية وفق رؤيتها مع التوجهات الحكومية بشأن سكة الأعمال والية تيسير إجراءات العمل.

ويذكر أن هيئة أسواق المال الكويتية تأسست وفقاً للقانون رقم 7/2010 الذي أقره مجلس الأمة وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة. انتهاء فترة «الإفصاح» كما أعلنت (بورصة الكويت) أمس الأربعاء عن انتهاء الفترة المحددة لإفصاح الشركات المدرجة عن البيانات المالية للرحلية. وقالت البورصة الكويتية على موقعها الإلكتروني أنه تطبيقاً للفقرة (أ) من المادة (18-1) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الادراج) سيتم وقف التداول في أسهم 6 شركات إذا تآخرت عن هذا الموعد بفترة تجاوزت خمسة عشر يوماً.

وأضافت أن ثالث تلك الخدمات يتصل بهام التسجيل كطلبات الترشح للمناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم وفق قواعد الكفاءة والزراعة وخدمات تسجيل تلك المناصب والوظائف وإلغائها وتقديم طلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وطلبات قيد مرافق الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة. وأوضح أن آخر الخدمات المرصحة لإطلاقها ذات صلة بتنظيم الأسواق إذ تتضمن نماذج طلبات إدراج أسهم شركات كويتية

■ انتهاء الفترة المحددة لإفصاح الشركات المدرجة عن البيانات المالية المرحلية

أس إعلان النتائج المالية للتصف الأول خلال عام 2018 للشركات (وهي قابضة م ك) و (التقدم) و (المصالح ع) كما أصبحت شركة (الرابطة) عن معلومات متعلقة بمناقضته تشغيل وصيانة الارتفاعات الجسرية. كما تابع المتعاملون موافقة هيئة أسواق المال على شراء أو بيع أسهم الخزينة من شركة الوطنية الدولية القابضة بما لا يتجاوز 10 في المئة من أسهم الشركة. وكانت شركات (المدن) و (المركز) و (سنام) و (إس إس) و (خليج ت) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (بيك) و (أجيبيتي) و (وطني) و (خليج ب) و (هيومن سوفت) الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (كميك) و (الهلال) و (الجزيرة) و (الأمان) و (إسمنت أميض).

وتطبق شركة بورصة الكويت حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخفض الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى نواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي يجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من أوضاعها المتطلبات. أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياساً لآليات العرض والطلب المحلية.

بعد صدور تعليمات إلى جميع البنوك العاملة في الكويت الهاشل: خدمة الرسائل النصية البنكية «مجاناً» لجميع العملاء الأفراد



محمد الهاشل

عبر التطبيقات والبرامج الآلية والبطاقات المصرفية المتنوعة لعملائها وما قد ينطوي عليه ذلك من مخاطر.

وأختتم المحافظ تصريحه بأن توفير البنوك الأسلوب المناسب عبر وسائل الاتصال المتاحة مجاناً سوف يتيح للعملاء الأفراد معرفة جميع العمليات التي تمت على حساباتهم المصرفية وتتعقب جميع الحركات التي تتم عليها ومراجعة بشأنها، فضلاً عن أنها سوف تعزز من إدارة المخاطر لدى البنوك في الوقت نفسه.

يكل العمليات التي تتم على حساباتهم سواء عبر بطاقات الصرف الآلي أو البطاقات الائتمانية، لما لذلك من دور في الحد من المخاطر على العملاء والبنوك على حد سواء، فإن تزويد البنوك بخدماتها بهذه الخدمات يمثل وسيلة للرقابة المستمرة والكشف السريع عن أي محاولة لاختراق نظم العمل لدى البنوك. بالإضافة إلى ما يوفره ذلك من حماية لحسابات العملاء وأموالهم خاصة في ضوء التطورات التقنية التي يشهدها العمل المصرفي وتوسع البنوك المحلية في تقديم الخدمات

الكويتيون خامس أكبر مشتر للعقارات بتركيا في يوليو الماضي



المجمعات السكنية في العاصمة التركية أنقرة

العقارات في تركيا بشكل عام أشارت البيانات إلى أنها سجلت أيضاً ارتفاعاً خلال يوليو الماضي بنسبة 6.9 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي إذ تم بيع عقاراً 123878 عقاراً في جميع أنحاء تركيا.

وذكرت البيانات أن استقبلت جاءت بالمرتبة الأولى بين المدن التركية الأكثر بيعاً للعقارات في يوليو الماضي إذ بلغت مبيعاتها 19503 عقارات لتلتها أنقرة بعدد 12119 عقاراً ثم (إزمير) بعدد 6322 عقاراً فيما حلت مدينة (أردهان) أسفل القائمة بمبيعاتها البالغة ستة عقارات.

بشراء 173 عقاراً. وأشارت البيانات إلى أن العدد الإجمالي لمبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال يوليو الماضي بلغ 2858 عقاراً مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 65.6 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي. وبيّنت أن مدينة استنبول كانت أكثر المدن التركية بيعاً للعقارات للأجانب في يوليو الماضي إذ بلغ عدد العقارات المبيعة 956 عقاراً تلتها (أنطاليا) بعدد 641 عقاراً ثم (بورصة) ب 176 عقاراً و(سلاوا) ب 167 عقاراً و(سقاريا) ب 132 عقاراً. وفيما يتعلق بمبيعات

أظهرت بيانات احصائية تركية أسس الأربعاء أن الكويتيين جاءوا في المرتبة الخامسة بعد العراقيين والإيرانيين والسعوديين والروس من حيث شراء الأجنبيات للعقارات بتركيا في يوليو الماضي. وأوضحت البيانات التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية أن المواطنين الكويتيين اشترى 171 عقاراً في يوليو الماضي ليحتلوا المرتبة الخامسة بعد العراقيين الذين حصروا قائمة الترتيب بشراء 584 عقاراً في حين جاء الإيرانيون ثانياً بشراء 321 عقاراً ثم السعوديون بشراء 211 عقاراً والروس

المصرفية وتشمل أنشطتها ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية. ويخول للشركة الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها ورأس المال المخاطر واستخدام الشركة لغايات استثمار الشركات مصرى بالاشتراك في تأسيس شركات والمساهمة في مشروعات ومحافظ الأوراق المالية المدارة بالخارج.

بنسبة 14.17 في المئة. وتأسست الشركة القابضة المصرية الكويتية في عام 1997 ودرجت في بورصة الكويت في العام 2001 ويبلغ رأس مالها 500 مليون دولار. وتستثمر الشركة في كافة المجالات الواردة بالمادة الأولى من قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 بشرط ألا يكون من أغراضها قبول الودائع والقيام بالأعمال

الإلكتروني لبورصة الكويت أن ربحية السهم في النصف الأول من العام 2018 بلغت 12 فلس بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2017 حيث بلغت 10.8 فلس وزيادة بلغت 20 في المئة. وعزت الشركة في بيانها إلى أن السبب الرئيسي لارتفاع صافي الربح يعود إلى زيادة الإيرادات التشغيلية بنسبة 29 في المئة وزيادة صافي الأرباح التشغيلية

أعلنت الشركة القابضة المصرية الكويتية أسس الأربعاء تحقيقها أرباحاً بلغت 13.05 مليون دينار كويتي (نحو 43.06 مليون دولار أمريكي) في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها في 2017 حيث بلغت 10.7 مليون دينار (نحو 35.31 مليون دولار) بنسبة زيادة 21 في المئة. وقالت الشركة في بيان لها على الموقع

مركز سلطان» يحقق 4.5 ملايين دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

دينار (نحو 903.8 مليون دولار) لنفس الفترة من 2017 في حين أن إجمالي المبيعات بلغ 258.9 مليون دينار (نحو 852.5 مليون دولار) للنصف الأول من 2018 مقارنة ب 267 مليون دينار (نحو 878.9 مليون دولار) لذات الفترة من 2017. يذكر أن (مركز سلطان) تأسست عام 1980 ودرجت في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة)

الإلكتروني لبورصة الكويت أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ 5.9 (نحو 19.4 مليون دولار) لفترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقارنة ب 7.4 مليون دينار (نحو 23.3 مليون دولار) للفترة ذاتها من 2017.

وأضافت أن إجمالي الموجودات بلغ 265 مليون دينار (872.6 مليون دولار) في عام 2018 مقارنة ب 274.6 مليون

أعلنت شركة مركز سلطان الكويتي أسس الأربعاء تحقيقها أرباحاً بلغت 582.4 مليون دينار كويتي (نحو 15 مليون دولار أمريكي) في النصف الأول من عام 2018 بربحية 18.4 فلس للسهم الواحد مقارنة ب 13.23 فلس (نحو 4.3 فلس مليون دولار) بربحية 2.3 فلس للسهم لذات الفترة من 2017.

وقالت الشركة في بيان لها على الموقع